

مأساة دمياط وصدمة الإسكندرية تكشفان عجز الحماية الاجتماعية في حماية المسنين أمام الغلاء والروتين



السبت 4 أبريل 2026 12:00 م

في غضون أسابيع قليلة، تحولت واقعتان دامتان في دمياط والإسكندرية إلى عنوان صريح لأزمة أوسع تضرب المصريين من أطرافها الأكثر هشاشة. ففي دمياط، انتهت رحلة سائق مسن أمام بوابة القومسيون الطبي في غيط النصارى بعد تعثره في مسار يتعلق باستحقاقه التأميني، بينما كشفت واقعة كرموز في الإسكندرية عن أسرة انهارت تحت ضغط التفكك والعجز المالي وغياب الإسناد المؤسسي. هاتان الواقعتان لا يمكن فصلهما عن سياق اقتصادي واجتماعي بات أكثر قسوة على أصحاب المعاشات والأسر الفقيرة.

وتظهر خطورة المشهد لأن الوقائع لم تعد معزولة عن مناخ الغلاء الممتد منذ سنوات، بل صارت ترتبط مباشرة بتعطل الحقوق الأساسية وبفشل قنوات الدعم في الوصول السريع إلى من يحتاجها. وقد سجل البنك المركزي المصري في بياناته المحدثّة في 10 مارس 2026 تضخمًا سنويًا عامًا بلغ 13.4 بالمائة عن فبراير 2026، فيما ناقش البرلمان خلال فبراير ضغوط أصحاب المعاشات وتأكل قدرتهم على مواجهة الكلفة اليومية.

من بوابة القومسيون إلى سؤال الكرامة المؤجلة

أولاً، ثبتت واقعة دمياط في 2 أبريل 2026 بعد العثور على جثمان ماهر البيومي، البالغ 64 عامًا، أمام مبنى القومسيون الطبي بمنطقة غيط النصارى بمدينة دمياط، وفق تغطيات محلية متقاطعة. وقد ذكرت هذه التغطيات أن الرجل كان سائقًا ومقيمًا بقريّة الزعاترة التابعة لمركز الزرقا، وأن الحادث وقع أمام جهة يفترض أن تنهي إجراءات مرتبطة بحقه التأميني لا أن تصبح آخر محطة في حياته.

ثم إن دلالة المكان بدت أشد قسوة من تفاصيل الواقعة نفسها، لأن القومسيون الطبي يمثل في الوعي الشعبي محطة لازمة لإثبات الأحقية واستكمال الملفات الرسمية. وعندما يتعطل مسن عند هذه البوابة، فإن الأزمة لا تعود مسألة ورق فقط، بل تتحول إلى امتحان يومي للقدرة على التحمل. لذلك بدا الحادث في دمياط مرتبطًا مباشرة بتعقيد إداري يضغط على من يحتاج المال سريعًا.

وبعد ذلك، اكتسب رأي الخبير الاقتصادي مدحت نافع أهمية خاصة في تفسير الخلفية الأوسع، إذ قال في مارس 2026 إن التضخم في مصر تحكمه عوامل هيكلية ووظيفية يتصدرها سعر الصرف والاعتماد المرتفع على الواردات، كما حذر من أن التحسن في بعض المؤشرات الكلية لا يلغي الأعطاب الهيكلية. وهذا الربط يفسر لماذا يتلقى أصحاب الدخول الثابتة الصدمة الأقسى حين تتعطل حقوقهم أو تتأخر.

الإسكندرية تكسر الرواية المريحة عن الأزمة الفردية

وفي الإسكندرية، كشفت التحقيقات الأولية في واقعة كرموز صورة مختلفة عما جرى تداوله في بعض الروايات السريعة. فالتقارير المنشورة في 22 و24 مارس 2026 تحدثت عن أم وخمسة من أبنائها، مع إصابة ابن آخر، وربطت بداية الانهيار بخبر الطلاق الذي أبلغها به الزوج المقيم في الخارج، مع امتناعه عن الإنفاق وزواجه من أخرى، لا بكونها مهندسة أنهت حياتها وحياة ستة أبناء بسبب الغلاء وحده.

وبالتالي، فإن توثيق هذه الواقعة يفرض التدقيق في السبب المباشر من دون فصلها عن السياق المعيشي العام. فالملف الجنائي يشير إلى تفكك أسري وقطع نفقة وضغط نفسي حاد، بينما يضع المناخ الاقتصادي العام الأسرة في وضع أشد هشاشة. هذا التلاقي بين الانقطاع المالي والغلاء وغياب الإسناد يفسر لماذا بدت الأسرة بلا شبكة حماية فعالة قبل الوصول إلى الكارثة.

وفي هذا السياق، قال أستاذ علم الاجتماع السياسي سعيد صادق إن حادث كرموز لا يمكن اعتباره جريمة فردية معزولة، بل أزمة اجتماعية مركبة نتجت عن إجهاد شديد سببه فقدان الأمان المادي والاستقرار الأسري وانسداد الفرص أمام الأم والأبناء مع غياب شبكة أمان اجتماعي. ويعطي هذا التوصيف بعدًا توثيقيًا مهمًا، لأنه يربط الواقعة ببنية اجتماعية متصدعة لا بانفجار مفاجئ فقط.

الغلاء يسبق الدولة والحقوق تصل متأخرة

ومن جهة ثالثة، تظهر الأرقام الرسمية أن الأزمة المعيشية لم تتوقف عند الانطباعات العامة. فالبنك المركزي المصري أعلن في تحديث 10 مارس 2026 أن التضخم السنوي العام عن فبراير بلغ 13.4 بالمئة، بينما أطلقت الحكومة في 11 مارس 2026 حزمة حماية اجتماعية جديدة بعد تحريك أسعار الوقود. ويعني تتابع هذين التطورين أن الغلاء سبق التدخل الحكومي، وأن الدعم جاء بعد اتساع الفجوة بين الأجر والكلفة.

ثم إن ملف المعاشات نفسه يكشف ضغطًا متراكمًا على الفئة الأضعف. فقد أكدت الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، وفق ما نُشر في مارس 2026، أن الزيادة المتداوله آنذاك لا تمثل زيادة عامة لكل أصحاب المعاشات، بل تخص من يبلغون سن التقاعد خلال ذلك الشهر. كما تقدم النائب أمير الجازر في فبراير 2026 بسؤال برلماني بشأن رفع المعاشات بما يتماشى مع التضخم والظروف الاقتصادية الراهنة.

وفي هذا الإطار، حذر الباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني في دراسته عن واقع ومستقبل الحماية الاجتماعية في مصر من أن بعض التعديلات التشريعية ومقاربات الدعم قد تفرض أعباء إضافية على الفقراء بدل تخفيفها، كما شدد على أن الدعم العيني ما زال يؤدي دورًا أساسيًا في خفض الفقر. ويكشف هذا الرأي أن التأخر في توسيع الحماية الفعلية يترك الأسر وحيدة أمام السوق والإجراءات معًا.

وبعد ذلك، لا تبدو أزمة دمياط مجرد تعثر فردي في شبك حكومي، لأن الأدبيات الرسمية والدولية نفسها تتحدث منذ سنوات عن ضرورة تحديث إدارة المعاشات وتحسين تقديم الخدمة والاعتماد على التحول الرقمي. فقد أشار البنك الدولي إلى أن إصلاح نظام المعاشات في مصر يقوم على تحديث الإدارة وتحسين الخدمة، بينما تستعرض الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي خدمات رقمية ومكاتب مخصصة للتعامل مع المستفيدين. لكن الواقعة تثبت أن الفجوة بين الإعلان والتنفيذ ما زالت قائمة.

حين تتعطل الحقوق يتحول الروتين إلى عبء اجتماعي مباشر

لذلك، فإن المغزى المباشر لهذه الوقائع لا يتعلق بالمأساة وحدها، بل بطريقة إدارة الحقوق اليومية في بلد يتعرض فيه أصحاب المعاشات والأسر الفقيرة لضغط سعري متواصل. فحين يتأخر المعاش أو تتعقد الإجراءات الطبية والإدارية، لا يبقى المواطن أمام تأخير عابر، بل يدخل في صراع يومي مع الإيجار والغذاء والدواء والمواصلات. وهنا تتحول البيروقراطية من تنظيم للخدمة إلى عامل ضغط مستقل.

وأخيرًا، تفرض مأساة دمياط وصدمة كرموز خلاصة واحدة لا تحتمل التجميل، وهي أن الدولة لا تزال تتعامل مع نتائج الأزمة أكثر مما تتعامل مع أسبابها المباشرة. فالوقائع الموثقة بين 16 مارس و2 أبريل 2026 أظهرت أسرًا وأفرادًا انهاروا قبل أن تصل إليهم الحماية بالقدر الكافي أو بالسرعة اللازمة. وعندما تصل الحقوق متأخرة، فإن الخسارة لا تبقى اقتصادية فقط، بل تصبح اجتماعية وإنسانية وسياسية أيضًا.